العرب
الإثنين 2019/11/18
السنة 42 العدد 11532

برنامج أردني يبث التفاؤل في خطط كبح عجز الطاقة

تسهيلات بنكية للمواطنين لاستخدام الألواح والسخّانات الشمسية في المنازل

اللجوء إلى الحلول المستدامة

تسارعت خطوات الأردن نحو التحول إلى الطاقات المتجددة لتغطية الطلب المتزايد على الكهرباء من خلال إطلاق برنامج موسع يدعم المواطنين لتبني هذا المشروع نظرا إلى كونه من بين أبرز الحلول المستدامة، التي تدعم التوجه العالمي في ما يتعلق بالمناخ.

عمان - أعلنت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، الأحد، عن إطلاق برنامج جديد بالتعاون مع صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة لتحفيز المواطنين على استخدام حلول الطاقة البديلة.

وذكر الصندوق في بيان أن البرنامج يشمل تركيب أنظمة الخلايا الشمسية والسخّانات الشمسية في المنازل، من خلال تقديم دعم حكومي بنحو 30 بالمئة من التكاليف.

وحدد الصندوق آلية لبرنامج دعم السكان لتسهيل عملية دفع مساهمات المواطن والبالغة 70 بالمئة على شكل قسط شهري من خلال البنك، بعد أن كان يشكل عائقا في السابق للكثير من العائلات لعدم قدرتها على دفع مساهمتها مرة واحدة.

ويعوّل الأردن كثيرا على تطور تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وخاصة أنظمة التخزين لمواجهة المعوقات التشغيلية والتذبذب في التوليد وتحقيق الاستقرار في النظام الكهربائي.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية إلى وزيرة الطاقة زواتي قولها، إن "صندوق الطاقة المتجددة وقع مع البنك الإسلامي الأردني أول اتفاقية تتيح للمواطنين الاستفادة من المشروع من خلال برامج التقسيط المعتمدة في البنوك ومؤسسات التمويل الصغيرة".

وأضافت أن "الاتفاقية تسهل على المواطنين الحصول على تمويل وفق برنامج تقسيط ميسر".

وأشارت إلى أن الخطوة ستتبعها خطوات مماثلة مع بنوك ومؤسسات تمويلية أخرى من أجل تشجيع السكان على الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة بهدف تعزيز كفاءة الاستهلاك مستقبلا.

هالة زواتي

سنسهّل حصول المواطنين على تمويل وبتقسيط ميسّر

وتقول السلطات، إن البرنامج مهم لمساهمته في إحداث أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي مباشر على الفئات المستهدفة بالدعم، وخاصة شريحة الفقراء لتقليص الأعباء المالية عنهم في ظل تدهور قدراتهم الشرائية.

وأكدت زواتي أن الدعم الحكومي سيكون بشكل مباشر للأسر لمساعدتها على تركيب سخّانات شمسية وخلايا شمسية لتوليد الكهرباء.

وبالإضافة إلى ذلك، يوفر البرنامج تسهيلات في دفع باقي المبلغ عبر البنوك، ما يسهم في تخفيض فاتورة الكهرباء الشهرية لتلك الأسر.

ويتوقع أن يحفز البرنامج الشركات والمصانع العاملة في مجال صناعة الطاقة المتجددة، حيث سيسهم في توفير فرص عمل جديدة للشباب.

ووفق الاتفاقية يختار المواطن، المزود، وتعطى الأولوية للمزودين أو للمقاولين المحليين بالمحافظات أو من ضمن الإقليم، على أن يكون لديه ترخيص من هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن لتركيب أنظمة الخلايا الشمسية.

ويشترط البرنامج لتركيب أنظمة الخلايا الشمسية ألا يتجاوز سعر الكيلوواط 550 دينارا (780 دولارا) وبقدرة لا تتجاوز 3.5 كيلوواط وتقسيط 70 بالمئة من كلفة النظام على فترة لا تزيد عن 48 شهرا للخلايا الشمسية.

وبالنسبة إلى السخانات الشمسية، يُشترط ألا يزيد سعر المرايا المسطحة عن 673 دولارا ويتم تقسيط 70 بالمئة من التكاليف على عامين.

أما نظام السخان الشمسي من نوع الأنابيب، فيفترض ألا يزيد عن 424 دولارا ويتم تقسيط 70 بالمئة من التكاليف لمدة عام واحد، وسوف تتم إعادة النظر في سقوف الأسعار المحددة سنويا وحسب سعر السوق.

ويعمل الأردن على توسعة الشبكة المحلية لتعزيز قدرتها على استيعاب الإنتاج المتسارع لمشاريع الطاقة البديلة، التي لا تزال قيد التنفيذ، ونقل هذه الطاقة من مواقع الإنتاج إلى مراكز الأحمال.

وتكافح الحكومة من أجل التحول تدريجيا إلى استغلال المصادر المتجددة عبر حزمة من المبادرات والاستثمارات لكبح انفلات عجز الطاقة.

ويعتبر الأردن من أكثر الدول اعتمادا على استيراد الطاقة من الخارج، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من 90 بالمئة من احتياجات البلاد من الطاقة تأتي من استيراد النفط والغاز من الدول العربية المجاورة.

وتظهر التقديرات الرسمية أن تكاليف الطاقة المستوردة تشكل حوالي 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، في حين وصلت في بعض الأعوام الماضية إلى حوالي 18 بالمئة.

كما تشير البيانات إلى ارتفاع قدرة قطاع الطاقة المتجددة المحلية من 20 ميغاواطا في 2012 إلى أكثر من ألف ميغاواط حاليا، إضافة إلى نحو 1.2 غيغاواط قيد الإنشاء أو التطوير.

وكان البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية قد أعلن في أغسطس الماضي، أنه سيساهم في تمويل أكبر مشروع لإنتاج الطاقة النظيفة في الأردن يضم ثلاث محطات بقدرة إجمالية تبلغ 70 غيغاواطا، وبحزمة مالية تصل إلى 35 مليون دولار.

مخاطر الإفلاس تحاصر الشركات المغربية الناشئة

الضمانات البنكية الضخمة تكبّل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اتسعت مخاوف أوساط الأعمال المغربية من دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة في منعطف الإفلاس، بعد أن أغلق شق منها أبوابه بفعل عزوف القطاع المصرفي عن قيادة زمام مبادرة النهوض بها، إثر إجبار أصحابها على تقديم ضمانات ضخمة كبّلت نموها ورمت بها إلى المجهول.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - حذر قطاع الأعمال المغربي من ظاهرة إفلاس الشركات بالمغرب بعد استحالة إنقاذ عدد منها أو الحيلولة دون إغلاق أبوابها رغم استجابتها للمعايير الدولية.

وحمّل الاتحاد العام لمقاولات المغرب مسؤولية الضرر الحاصل للشركات للبنوك المتخوفة من المجازفة بتمويل هذا النوع من المشاريع الناشئة، في تحرك يؤكد الحاجة إلى تعديل أوتار القطاع المصرفي بشكل عاجل.

وقالت المنظمة النقابية، إن "حجم ضمانات القروض المفروضة من البنوك على هذه الشركات يتجاوز بكثير قيمة القرض، مما ينفر أصحاب هذه المشاريع نظرا إلى الكلفة العالية".

وتفوق ضمانات البنوك المغربية على هذا النوع من الاستثمارات نظراءها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما يجعلها غير مرنة في إجراءاتها ومقيدة بآفاق النجاح لهذه الشركات.

وسلّط انتقاد العاهل المغربي الملك محمد السادس للمصارف المحلية الضوء على القطاع الذي يحقق أرباحا يصفها مراقبون بالمرتفعة، ويغلق الباب أمام تمويل مشاريع الشباب.

وقال الملك محمد السادس، خلال خطاب ألقاه أمام أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجديدة الشهر الماضي، إن "القطاع البنكي لا يزال يعطي أحيانا، انطباعا سلبيا، لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون"

ولفت حينها إلى صعوبة حصول أصحاب المشاريع من الشباب على القروض، وضعف مواكبة الخريجين من الجامعات والمعاهد، وإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة.

وينشط في البلاد 24 مصرفا محليا ووافدا من بينها 5 بنوك إسلامية، لديها أكثر من ستة آلاف فرع موزعة على كامل البلاد و45 فرعا في الخارج، إضافة إلى مؤسسات قروض أخرى مثل جمعيات القروض الصغيرة ومؤسسات تحويل الأموال.

وحاول رئيس الحكومة سعدالدين العثماني التخفيف من حدة الخطر حينما قال إن "النسبة الإجمالية للشركات، التي تغلق سنويا عادية وموجودة، بدول أخرى كفرنسا وبلجيكا وإسبانيا".

ودعا خلال جلسة بمجلس المستشارين، الثلاثاء الماضي، إلى عدم الخلط بين الغلق الذاتي للشركات والغلق الاضطراري بموجب ظروف معينة منعتها من الاستمرار.

وقال، إن "نسبة إفلاس الشركات المغربية قدرت بنحو 8.6 بالمئة خلال العام الماضي الذي شهد إنشاء 92 ألف شركة، مما يعني غلق 7942 شركة فقط".

ويستشعر اتحاد الشركات الخطر من المسألة رغم تطمينات الحكومة. ويقول، إن 8053 شركة أعلنت إفلاسها خلال 2018 بسبب عدم وجود التمويل اللازم، مما جعلها تسجل ارتفاعا بنحو 10 بالمئة كمعدل سنوي خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

وللحيلولة دون تراجع نشاط القطاع، دعا الاتحاد الحكومة إلى حث القطاع المصرفي على توفير التمويل الكافي للشركات حتى تمنع انهيارها.

ويفسر الخبير الاقتصادي إدريس الفينة توقف نسق تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة بارتباطه بسوق داخلي محدود من حيث الحجم والقدرة الشرائية وضعف المنافسة، مما يحد من أفق انتقاله إلى الأسواق الخارجية لكسب نمو أكبر.

إدريس الفينة

المصارف لا توفر التمويل الكافي لأنها تبحث عن الربح السهل

ولسدّ الفجوة في تمويل الشركات سلكت الحكومة نهجا عمّق المشكلة بتكثيفها للرسوم الضريبية ولجوئها إلى التداين الخارجي لإنجاز المزيد من المشاريع الاقتصادية وتوسيع الدور التنموي للقطاع الخاص.

واصطدمت هذه الخطوات بمناخ الأعمال المتردي وبالبيروقراطية الإدارية وغياب ثقافة المؤسسات عند أصحاب المشاريع وحتى الحكومة التي اقتصرت جهودها على الإجراءات الإدارية ولم تهتم بالهيكلة ومعالجة المسألة من منابعها.

ويرى الفينة أن "المصارف تضع كل العراقيل أمام أصحاب الشركات ولا تموّلها كما ينبغي نظرا إلى فلسفتها القائمة على الربح السهل من خلال توسيع قاعدة الودائع التي لا تكلفها الكثير.

وتستطيع نحو 5 بالمئة فقط من الشركات الحصول على تمويل يفوق 90 بالمئة من البنوك؛ وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد الشركات وحاجتها الكبيرة إلى التمويل.

وفي محاولة منها لإنقاذ القطاع، قررت الحكومة إحداث صندوق خاص يسمى "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية"، لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن مشروع الموازنة المقبلة.

ورصدت نحو 620 مليون دولار لتمويل هذه المشاريع على مدار ثلاث سنوات في إطار شراكة ثلاثية تجمع الحكومة وبنك المغرب المركزي والمجموعة المهنية للبنوك.

وكان العثماني قد أعلن في وقت سابق عن إطلاق منصة محلية لدعم الشركات ستدخل حيز العمل خلال الأشهر القليلة المقبلة لمعالجة أزمة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم والمعلومات.

ورغم هذه التحفيزات يرى محللون أن مزاج الاستثمار لدى المغربيين يغلب عليه النفور والخوف المستند إلى فشل التجارب السابقة لأصحاب الأعمال الذين انهارت شركاتهم في مدة زمنية قصيرة، مما زاد من مساعي إصلاح القطاع الذي يحتاج إلى معالجة من جذوره.

الشركات الناشئة نحو المجهول

سلطنة عمان تستهدف صناعة حافلات محليا

صلالة (سلطنة عمان) - وسعت سلطنة عمان من طموحاتها المتعلقة بتطوير صناعة الحافلات محليا عبر إبرام اتفاقية جديدة تمهد لتعزيز دور القطاع الصناعي في الاقتصاد.

ووقعت المنطقة الحرة في صلالة على اتفاقية حق انتفاع جديدة بالمنطقة لإنشاء مصنع لصناعة الحافلات بقيمة تقدر بحوالي 50 مليون دولار وبطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 1500 حافلة.

وتسعى الحكومة إلى تطوير تلك المنطقة وتحويلها إلى مركز عالمي وإقليمي رائد في مجال الجودة الصناعية والخدمات اللوجستية من خلال عقد شراكات استراتيجية بهدف توفير فرص عمل جديدة وإنعاش مناخ الأعمال.

ومن المنتظر بدء إنشاء المصنع في الربع الثالث من العام المقبل على مساحة 50 ألف متر مربع، حيث سيوفر المصنع قرابة 350 فرصة عمل مباشرة للمواطنين.

وتترجم هذه الخطوة المساعي الحثيثة للبلد للنهوض بقطاع الصناعة وتوظيف الكفاءات المحلية في فلك الحركية والإنتاجية من خلال الشراكات الاستراتيجية وقنوات الأعمال العالمية.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى وزير السياحة ورئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة أحمد بن ناصر المحرزي قوله، إن "المناطق الحرة لها دور مهم كرافد اقتصادي يعود بمنافع تنموية على الاقتصاد المحلي من خلال استغلال كافة المرافق الحيوية كالموانئ والمطارات وإيجاد فرص وظيفية للمواطنين".

ويستهدف المصنع تصدير نحو 70 بالمئة من الحافلات، التي سيتم تصنيعها في السلطنة إلى الأسواق الخليجية واليمنية والأفريقية ورابطة الدول المستقلة.

وتراهن مسقط على دعم الصادرات عبر تعزيز دور المناطق الحرة في الاقتصاد المحلي، وذلك بالترويج لمناخ الأعمال الذي يأخذ طريقه نحو الاستقرار، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

وأوضح المحرزي أن وجود أكثر من منطقة حرة أكسب السلطنة ميزة تنافسية لتعدد الفرص والخيارات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار مستغلين بذلك المقومات الرئيسية والحوافز والمزايا التي تقدمها المناطق الحرة للمستثمرين.

ووفرت المنطقة الحرة خلال هذا العام نحو 22 استثمارا بقيمة تناهز 3 مليارات دولار في مختلف القطاعات الحيوية.

لكن علي بن محمد تبوك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة في صلالة، قال إن "المنطقة الحرة استطاعت توطين استثمارات بقيمة 8 مليارات دولار"، خلال السنوات القليلة الماضية.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن نسبة توطين العمانيين في الشركات العاملة بالمنطقة الحرة تبلغ حوالي 32 بالمئة من مجموع العاملين.

وسبق أن وقعت المنطقة الحرة بصلالة نحو 22 اتفاقية حق انتفاع جديدة خلال هذا العام بهدف توفير أكثر من 3 آلاف فرصة عمل مباشرة للمواطنين.

وتقدم المنطقة خدمات متكاملة للمستثمرين والشركات العاملة بها لتعزيز كفاءة سير الأعمال والخدمات وتسهيل الإجراءات، لجعل المنطقة الحرة محطة استثمارية قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين استثمارات حيوية مستقبلا.